



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

مؤتمر مواطن السنوي الرابع والعشرون
"سبعة عقود على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ماضي ومستقبل حقوق الإنسان وفلسطين"
قاعة رقم 243 مبنى ملحق معهد الحقوق – جامعة بيرزيت
5 و 6 تشرين الأول / أكتوبر 2018

ملخصات المداخلات

رائف زريق

الوجه الأسود للحقوق

في السنوات المائة الماضية جرى التعرض لكل شيء بالشك، والتحريف، والاستجاب، والتفكيك: من الله إلى الأمة، ومن العائلة إلى المدرسة. وفي الأثناء، نجت حقوق الإنسان من العاصفة وكأنها جزيرة توافق في بحر عاصف من المطاحنة السياسية؛ وكأنها الملجأ المسحور الأخير في عالم ملعون. تناقش المداخلة المخاطر المتأتية عن هذا النمط من التفكير في حقوق الإنسان، كما ستلقي الضوء على ذلك المخيال السياسي الذي يغذي هكذا صورة، وتتساءل عن تبعات مخاطر تناول حقوق الإنسان بهذه الطريقة.

رجا بهلول

حول عالمية حقوق الإنسان

تهدف هذه المساهمة إلى الإجابة على سؤال مشروع: هل هناك معنى للحديث عن حقوق الإنسان في عصر يتسم بالهوياتية والاحتفاء بالخصوصية الثقافية، عصر تشن فيه الحروب الثقافية، وتنمو فيه الشعبوية والطائفية تحت تأثير جرعة مفرطة من النسبانية واللاعقلانية؟ يتلخص الجواب الذي ننوي تقديمه في القول إن بالإمكان الدفاع عن عالمية حقوق الإنسان، عالمية من نوع معتدل، لا يقع فريسة لمقولات الحداثة الغربية التي تحاول فرض هيمنتها على خطاب حقوق الإنسان من خلال مقولات وأطروحات نابغة من تاريخها وثقافتها الخاصة.

نقول بموجب هذا النوع المعتدل من العالمية إن خطاب الكرامة وحقوق الإنسان يقوم على قاعدة الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تتمحور حول مطلب العيش الكريم، أي العيش الذي يوائم طبيعة الإنسان كإنسان. ومع أننا نسلم بأنه قد يكون من المستحيل الاتفاق على تعريف دقيق لمطلب "العيش الكريم الذي يوائم طبيعة الإنسان كإنسان"، إلا أننا نعتقد أننا لسنا في حالة جهل مطبق حول ما يعنيه ذلك المطلب.

عاصم خليل وسجي مجدوبة

حقوق الإنسان في فلسطين والعالم: مفهوم متغير في عالم متغير

تتناول الورقة مفهوم الحقوق الأساسية منذ نشأة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفهم المتغير لها بالرغم من ثبات النصوص وتشابهها، والاجتهادات القضائية في العالم. ففي حين تعتبر بعض المحاكم أن تقييد أحد الحقوق مشروعاً – وبالتالي يخضع لاختبار التناسبية بحيث تُراعى خصوصية الدولة عند إنفاذ الحقوق – تنظر محاكم أخرى إلى ذات الحقوق على أنها مطلقة ومرتبطة بإرادة إنسان حر يتمتع بكرامة إنسانية – وهي بذلك حقوق غير قابلة للمقايضة بأي أهداف أو سياسات عامة. تهدف الورقة إلى إسقاط المفاهيم المتغيرة للحقوق الأساسية على فلسطين، حيث احتوى

القانون الأساسي لأئحة طويلة من الحقوق والحريات الأساسية. كما سيتم مراجعة قرارات المحكمة العليا بصفتها الدستورية والمحكمة الدستورية العليا، بهدف توضيح مكانة الحقوق الأساسية في فلسطين على ضوء التغييرات التي حدثت منذ الحرب العالمية بما في ذلك التغييرات في فهم المحاكم للحقوق الأساسية.

ريم بهدي

أبعاد الكرامة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الممارسة السياسية

تتمحور هذه الورقة على المفاهيم المتنافسة للكرامة الإنسانية التي قدمها صواغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يكشف الجدل أثناء صياغة الميثاق عن مفاهيم متنافسة مختلفة: الكرامة كسيادة للدولة، الكرامة كثقافة، والكرامة كحقوق عالمية، والكرامة كاستقرار، وغير ذلك. تبحث هذه الورقة العلاقة بين هذه المفاهيم وتقتراح فرضيات حول أهميتها. فهي تناقش ما إذا كان بالإمكان الفصل بين مفهوم الكرامة كحقوق والكرامة كاستقرار، وإذا ما تم فصلها عن بعض منذ سنة 1948. كما تناقش ما إذا استعاد مفهوم الكرامة كسيادة والكرامة كثقافة مكانتهما في الممارسة السياسية في عالم اليوم.

جيسون بيكيت

المساءلة بوصفها تواطؤاً

يتكون القانون الدولي من نظامين مكملين لبعضهما البعض، أحدهما شديد الضعف، والآخر له قوة تكاد تكون غير مرئية. وتشكل حقوق الإنسان جزءاً بارزاً من النظام الضعيف. تشكل حقوق الإنسان (كما هو حال القانون والتنمية) ببساطة النسخة الحديثة من ديناميات الاختلاف والهوية، التي تُهيكل وتبرر الانقسام الاستعماري المستمر بين ما هو حضاري وما هو همجي، وبين من يملكون ومن لا يملكون، وبين الناهيين والمنهوبين. ويكمن عمل حقوق الإنسان في مظهر فشلها، لأن مهمتها لا تكمن في تحسين أوضاع المظلومين، بل في تفسيرها وتطبيعها. ومن خلال ذلك يتم تطبيع ثروة المضطهدين والطابع الحضاري الذي يمكن شراؤه بهذه الثروة.

سامرة اسمير

بين الحرب والسلام: تأملات في مصير الثورة في مشروع حقوق الإنسان

تحوي ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 عبارة تستدعي التأمل: "من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم". تؤسس هذه العبارة لعلاقة هرمية بين حقوق الإنسان والتمرد تفترض أن التمرد هو ممارسة غير مرغوب فيها مقارنة بحماية حقوق الإنسان. كما أن الوثائق القانونية الدولية الأخرى، بما في ذلك وثائق القانون الدولي الإنساني، قد قامت أيضاً بتهميش مفهوم وممارسة الثورة.

تقدم هذه الورقة قراءة لقانون حقوق الإنسان وللقانون الإنساني بغرض التأمل في مصير كل من الثورة والتمرد. إذ أنه، في ظل جهوده الرامية إلى إرساء السلام العالمي، لم يعط مشروع حقوق الإنسان حيزاً للثورة، وأعاد صياغة النضالات المناهضة للاستعمار من خلال مفردات الحرب والسلام الدوليين. ولم تبق قضية فلسطين محصنة ضد هذه التحولات. ولذلك، فإن إعادة تعريف مسألة فلسطين كقضية تحقيق حق تقرير المصير وإقامة الدولة يعود جزئياً إلى هذه التغييرات السياسية التي أحدثتها القانون الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين.

من هم الأعداء ومن هم الحلفاء في المعركة لحماية حقوق الإنسان؟

يعادي حقوق الإنسان، كما وردت في الإعلان العالمي لعام 1948، وفي الوثائق التي تناقلت عنه، وإن كان لأسباب مختلفة وبدرجات متفاوتة، كل من لا يرى في الكائن البشري الفرد قيمة ذاتية عليا وهدفا نهائيا لنظام المجتمع أو لنظام الدولة. وفي اعتقادي، فإن الأعداء على أربعة أنواع رئيسية هي: (1) الحكام الاستبداديون على مختلف أنواعهم، والذين يدعون امتلاك المعرفة والفضيلة التي يفترق إليها عامة الناس، في نظرهم؛ (2) القوميون المتطرفون والمتدينون الأصوليون وأنصار فكرة/عقيدة التفوق العرقي؛ (3) بعض الدول الكبرى وبعض الشركات الكبرى، خصوصا تلك العابرة لحدود الدول والقارات، والتي تعطي الأسبقية للمصالح (الاقتصادية وغيرها) على حقوق الإنسان؛ (4) أنصار النسبية الأخلاقية، والذين ينكرون أصلا وجود قيم أخلاقية مطلقة أو عالمية، ومن ضمنها حقوق الإنسان.

وفي المقابل، فإن أشد حماة حقوق الإنسان، وأكثرهم التزاما بذلك، هم أساسا، وإن لم يكن حصرا، أنصار المدرسة الليبرالية القائمة على المساواة، والذين ينطلقون من اعتبار الكائن البشري الفرد، ذكرا كان أو أنثى، لا الجماعة / الأمة أو العقيدة أو الدولة، قيمة ذاتية عليا وهدفا نهائيا لكل من نظام المجتمع ونظام الدولة. هذا مع التأكيد على أن الديمقراطية النيابية من جهة، ودولة الرفاه من جهة ثانية، هما من بين الالتزامات الأساسية لتلك المدرسة الليبرالية.

بناء على ما تقدم، فليس صدف أن يتراجع المشروع الليبرالي في بلدان الوطن العربي، وأن يتعري تبعا لذلك وهن أنظمة حماية حقوق الإنسان. فالأعداء كثر، وبأسهم لا يزال شديدا. أما الليبراليون الديمقراطيون العرب فما زالوا حائرين ومحاصرين.

مارينا الميدا دا روسا وماتيس أوليفيرا بيريز

السلطة التقديرية كأداة لإعادة إنتاج الأنماط الاستعمارية إزاء المهاجرين: تطور قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

تسمح أزمة الهجرة في أوروبا بتطبيق إجراءات سياسية وقانونية تستند إلى افتراضات استعمارية مسبقة، أي أنها تسمح بتقييد حقوق أولئك الذين يُعتبرون تابعين. وبهذا المعنى، ظهرت عقيدة "هامش التقدير" في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للسيطرة، مرة أخرى، على المهاجرين، ومعظمهم من دول كانت في السابق مستعمرات أوروبية. وقد سمحت المحكمة بـ"تقييد" حقوقهم كما هو الحال مع مبدأ عدم الإعادة القسرية. وهكذا، تفحص الورقة إلى أي مدى يمكن اعتبار القرار الصادر عن المحكمة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في قضية اللاجئين الصوماليين تحولا في الموقف الاستعماري للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان باتجاه ضمان التغيير والتحرر، أم، من منظور آخر، نحو انتهاك حقوق المهاجرين تحت ذريعة الأمن كلما كان ذلك ممكنا.

سناء السرغلي

جندرة الدساتير كطريقة لحماية حقوق الإنسان

فلسطين هي دولة ناشئة تواجه انتقالية مزدوجة (انتقال إلى الديمقراطية وإلى دولة). لقد واجهت الدول المجاورة انتقالات مشابهة، بنتائج مختلفة. الاعتماد على نماذج عربية أخرى للتحويلات أمر محفوف بالمخاطر، لكن يبدو أن هذا هو النمط المفضل في فلسطين. وبينما تقترح هذه الورقة ضرورة إعطاء السياقات ذات الصلة الاعتبار الكافي، فإنها تجادل بأن وجود منظور أوسع ضروري.

إن اقتراح تغيير في حقوق المرأة أمر بالغ الأهمية، حيث أن جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تقضي بالمساواة بين الجنسين وتصف مكافحة التمييز، وكثيراً ما يدعي القادة الدينيون أن هذه القواعد تتعارض مع الالتزامات الدينية. غالباً ما يتم تقديم الخصائص الثقافية للبلد على أنها لا تتوافق مع الحقوق العالمية ويحدث هذا الادعاء بشكل بارز في حالات النزاع.

ستركز هذه الورقة على مجال الحماية الدستورية للمرأة -غير المدروسة كفاية- وستوفر أدوات لتسهيل إنشاء آليات دستورية في فلسطين. ستقوم الدراسة بتحليل الأدوات المستخدمة في تونس، وكيف يمكن لفلسطين استخدام مثل هذه الأدوات وإذا كانت تتطلب تكييفاً سياسياً.

رالف وايلد

ما وراء نموذج نظرية سيادة الدولة

لا يمكن للمفاهيم التقليدية للحكومة العالمية المستندة قسراً إلى الدول ذات السيادة الحصرية أن تستوعب السلطة التي تمارسها جهات غير ذات سيادة، كذلك التي تمارسها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن قانون حقوق الإنسان قد أفسح المجال منذ زمن للمسؤولية غير السيادية في بعض الظروف، إلا أن مشاكل وتعييدات أساسية لا تزال ضعيفة الاستكشاف وغير محسومة.

كيف يمكن معايرة الالتزامات الجوهرية في قانون حقوق الإنسان بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية عندما يمارس أكثر من فاعل السلطة في حالة معينة؟ وهل إخضاع إسرائيل لقانون حقوق الإنسان خارج أراضيها يشرع أو حتى يرسخ الاحتلال؟ ستنتم معالجة هذه المسألة بالتركيز على الأفكار السياسية والقانونية حول شرعية تواجد الدولة الأجنبية خارج أراضيها في حد ذاتها، وكيف ترتبط هذه الأفكار بما يعكس في كثير من الأحيان أفكاراً متعكسة حول شرعية وجود الدولة في أراضيها وكيف تنشأ العلاقة بين هاتين المجموعتين من الأفكار عند النظر في العلاقة الجدلية بين مسؤولية كل من الدولتين فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في نفس المنطقة. تقترح الورقة أن استحقاق تقرير المصير في القانون الدولي يلعب دوراً حاسماً، وهو ما لم يتم تحديده وتقديره عند تناول الموضوع من قبل الخبراء والمحكم حتى الآن.

ريم البطمة

المحاكم الشرعية وتساعد مكانة الإجرائية القانونية

تقوم البنية القانونية الحالية في فلسطين على وجود نظام خاص للتقاضي في مسائل الأحوال الشخصية (الزواج، والطلاق والحضانة، والنفقة) والميراث تتولاه المحاكم الشرعية التي تطبق قانون الأحوال الشخصية المستمد من الفقه الإسلامي. تاريخياً تقوم فكرة إصلاح القوانين المتعلقة بهذه القضايا ومحاكمها على زحف للبنى القانونية المدنية (النظامية)، ومفاهيمها، وقوابلها، وتصنيفاتها، وأشخاصها، وإجراءاتها، وأدواتها باتجاه المحاكم الشرعية وقوانينها ابتداء من عملية التقنين للقواعد المتعلقة بالأسرة في بداية القرن الماضي ضمن قانون الأحوال الشخصية، وانتهاء بإنشاء نيابة عامة شرعية في ظل السلطة الفلسطينية، مروراً بتزايد أعداد المحامين والمحاميات المترافعين أمام المحاكم الشرعية. فقد أجرت السلطة مجموعة من التغييرات الأساسية في البنية المؤسسية والإجرائية للمحاكم الشرعية تشمل تدرجاً في المحاكم تتماثل مع مؤسسات القانون المدني. هذا وتصب مطالب الحركة النسوية ومنظمات حقوق الإنسان باتجاه القانون ومحاكمه على مطالبات قانونية موضوعية تعنى بمدى ملائمة القانون للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ووصولها إلى العدالة، وأخرى إجرائية ضمن المعايير الإجرائية للقانون المدني (النظامي). بناء على عمل ميداني داخل المحاكم الشرعية وخارجها فإن هذه الورقة ستقوم بتتبع ديناميكيات الزحف القانوني الإجرائي نصاً وسياً داخل المحاكم الشرعية وانعكاسات هذا على الحقوق ومنايلتها.

جون رينولدز

الأممية في صورة قانون: التضامن المعادي للاستعمار ومحكمة راسل حول فلسطين

يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المادة الأولى، إلى العقل والضمير اللذين نمتلكهما كبشر، ويحثنا على التصرف تجاه بعضنا بعضاً في تضامن وقرابة ("الأخوة"). إن إحدى الطرق في التاريخ الحديث التي سعى من خلالها

أناس ذوو وعي سياسي للتحرك بهذه الروح تجاه المجتمعات المضطهدة والمحاصرة - في تحد لديناميكيات السلطة المؤسسية الرسمية، والتحييزات والسمت - هي من خلال تشكيل المحاكم الشعبية وهيئات الضمير. تسعى هذه الورقة إلى التأمل في تجربة محكمة راسل بشأن فلسطين (2010-2014) كمحاولة لتطبيق روح التضامن الأممي لحقوق الإنسان، وعلى الفضائل والعيوب التي تنشأ عن محاكاة هذا النموذج / هذه العملية القانونية. كما ستقوم الورقة بتقييم مساهمة مشروع محكمة راسل فيما يتعلق بمكافحة الاستعمار / إنهاء الاستعمار من خلال دراسة الأدوار الخاصة التي يقوم بها المشاركون المكافحون ضد نظام التمييز العنصري (الأبرتهيد) والأمريكيون من أصل إفريقي والسكان الأصليون.

سوجيث إكزافيير

مجمع حقوق الإنسان: هل يشكل موقعا لتحرر الملونين؟

تتطرق هذه الورقة إلى إصرار منطري الدراسات العرقية النقدية (Patricia Williams) وعلماء السكان الأصليين (Robert A. Williams) على إعطاء قيمة لحقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تشكل هذه الورقة في أهمية مشروع حقوق الإنسان في لحظتنا الحالية. وتساءل لماذا يتوجه الأشخاص الملونين إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (وحقوق الإنسان) كموقع للتحرر؟ ستساعد هذه الأسئلة في إلقاء الضوء على منظور تاريخي ودقيق متأصل في الاستعمار والإمبريالية والاستعمار الاستيطاني حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أوشا ناتاراجان و كيشان خوديه

المصادر الطبيعية والبيئة في فلسطين: حقوق الإنسان وما لا يقال

تكشف حقوق الإنسان عن عدم المساواة في أسباب وأثار التدهور البيئي. ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان، من خلال توافقها مع الرأسمالية المعولمة، تُمكن نمودجا إنمائيا معيبا يشكل سببا للتدهور البيئي. كما يديم هذا النموذج الإنمائي المهيمن عدم المساواة في السلطة والثروة داخل الدول وفيما بينها، ويحرم الشعوب من السيادة على مواردها الطبيعية ويستثمر في سيطرة النخب العالمية. تمثل فلسطين مثالا متطرفا على سيطرة هذه النخب على الموارد الطبيعية التي تحرم الشعوب من السيادة والازدهار الاقتصادي والاستدامة البيئية. تجادل هذه الورقة بأن لغة حقوق الإنسان تموه استحالة التوفيق بين العولمة وحدودها الإيكولوجية.

فاتح عزام

تجاوزا للثنائيات: مكامن التحرر السياسي في حقوق الإنسان

أن الجدل حول جدوى حقوق الإنسان في سياق نضال الفلسطينيين من أجل التحرر قد يكرّس الثنائية التي تضع السياسة والقانون في علاقة تضاد. ورغم مشروعية تساؤل من هذا القبيل، لأن الحقوق هي مسألة أخلاقية وقانونية وسياسية في آن معا، إلا أن غياب آليات فعالة لإنفاذ معاهدات حقوق الإنسان يفضي إلى طغيان السياسة على أية اعتبارات أخرى. لقيت معركة حقوق الإنسان الفلسطينية نجاحا في الحلبة الدولية، ويبرهن التأييد الساحق لفلسطين في المحافل الدولية على ذلك، لكن هذا النجاح لم يصل إلى فلسطين التي لا تزال تعيش في الحقبة الاستعمارية. كما حقق العمل السياسي بعض المكاسب على الصعيد الدولي، ويتجلى ذلك في الدعم السياسي الواسع، ولكن مرة أخرى، ما زلنا نعيش استعمارا يوميا.

إذا فشلت حقوق الإنسان في تحرير فلسطين حتى الآن، فالطرق الأخرى فشلت أيضا. ما نحتاجه هو حركة سياسية واجتماعية تحمل حقوق الإنسان كمطلب أساسي لها وتوسع رسالتها إلى ما وراء فلسطين للعمل مع الحلفاء في الحركة المناهضة للاستعمار والمعادية للعنصرية المتنامية في جميع أنحاء العالم.

القانون الدولي كأداة للتحرر الوطني؟

ازداد في الآونة الأخيرة توظيف مصطلحات القانون الدولي ضمن خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك حركة حماس (وفق ميثاقها الجديد). بل إن القيادة الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير والرئيس، تعتبر موضوع "تدويل الصراع" واللجوء المتزايد إلى الانضمام إلى مزيد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية هو حجر الأساس في الاستراتيجية الجديدة للتحرر وإنهاء الاحتلال، بعد الاعتراف بفشل خيار التفاوض وأيضا بعد تخليها عن خيار العمل العسكري. هذا التوجه الجديد يطرح عدة تساؤلات حول مدى فاعلية القانون الدولي كأداة للتحرر الوطني، في ظل تجارب حركات التحرر من الاستعمار في المنتصف الثاني من القرن الماضي، وفي ظل الطبيعة الخاصة للقانون الدولي الذي يفتقر إلى آليات تنفيذ ذاتية منفصلة عن إرادة وفعل الدول. كما يطرح تساؤلا حول مدى استفادة القيادة وتوظيفها الأمثل للقانون الدولي بمستوياته المختلفة (القانون الدولي العام، القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي)؟ تقترح الورقة الحجة القائلة بأن القانون الدولي هو إطار هام يمكن ويجب توظيفه في سياق إنهاء الاحتلال، لكنه غير كاف بمفرده وإنما يجب أن ترافقه تحركات على مستوى المجتمع المدني العالمي وعلى مستوى العمل الثنائي مع الدول باعتبارها اللاعب الأساسي في القانون الدولي، وأن هناك آفاقا كبيرة في القانون الدولي لم يتم استثمارها، كذلك يجب إدخال إصلاحات بنوية على النظام السياسي وعلى خطاب الحركة الوطنية وعلى استراتيجيات النضال المحلية بما يدعم الاستراتيجية الجديدة.

سحر فرئيسيس

الحركة الأسيرة الفلسطينية ما بين التحرر واستراتيجيات الدفاع القانوني

تركز المداخلة على الدور الذي لعبه الأسرى في النضال ضد سياسات القمع والتطويع الذي مارسته قوات الاحتلال من خلال القوانين والإجراءات التي فرضت على الأسرى داخل سجون الاحتلال. أدوات هذا النضال التي تعددت وتباينت وكان أصعبها الإضرابات الفردية والجماعية عن الطعام. كيف تأثرت الحركة الأسيرة بتراجع الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر؟ الادعاء الأساسي هو أن تراجع دور الحركة الأسيرة ناتج عن انهيار المشروع الوطني. ولهذا فإن أي استراتيجية دفاع قانونية لضمان تحرير الأسرى يجب أن ترتبط بمشروع وطني شامل.

شعوان جبارين

القضايا الاقتصادية - الاجتماعية وحقوق الإنسان في مرحلة التحرر الوطني

تتناول المداخلة موضوع الحقوق الاقتصادية الاجتماعية في بنية قانون حقوق الإنسان من منظور المدارس والنظم الاقتصادية الاجتماعية المختلفة، تمهيدا لإسقاط هذه الحقوق (تطبيقيا وتحليليا) على مرحلة التحرر الوطني التي غالبا ما يتم خلالها إهمال هذه الحقوق لصالح الحقوق السياسية. وتحاجج المداخلة أن هذا الإهمال يؤدي إلى إضعاف مقومات الصمود والمنعة المجتمعية من جهة ويؤدي إلى نشوء وتقوية مراكز قوى اقتصادية، وأعمال تجارية "مرتبطة"، تؤثر سلبا على حماية الحقوق السياسية والمدنية. وتركز الحجة على أن الحالة الناشئة من غياب التوازن بين الحقوق تلحق الضرر بمحورية وتكاملية الحقوق كافة وبخاصة في مرحلة التحرر الوطني. وبالطبع، سيتجاوز نقاش موضوع التحرر الوطني والاحتلال حدود قانون حقوق الإنسان، وسيشمل تحليل منظمات قانونية أخرى (القانون الدولي، القانون الإنساني الدولي) مع التركيز على حقوق الإنسان.